معهد التخطيط القومي

رسالة ماجستير في :

تفعيل الدور التنمويّ للجمعيات الأهلية في مصـــر ، وصياغة معايير أساسية لتحديد أولويّات مشروعاتها

إعــداد :

محمد أحمد عبد اللطيف محمد

إشـــــــراف :

الأستاذ الدكتور : سعــد طـــه عـــــلام

المستشـــار بمعهد التخطيط القومي

(مركز دراسات الاستثمار وتخطيط المشروعات)

لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

٢٠١٣

معهد التخطيط القومي

إجـــازة رسالـــة ماجستـــير التخطيـــط والتنمـــية

عنوان الرسالـــة :	**تفعيل الدور التنمويّ للجمعيات الأهلية في مصـــر ، وصياغة معايير أساسية لتحديد أولويّات مشروعاتها**
عنوان الرســـالة (باللغة الأجنبية) :	**Activating The Developmental Role Of NGOs In Egypt, And The Formulation Of Basic Criteria For Determining Priority Projects**
اســـم الطالـــــب :	**محمد أحمد عبد اللطيف محمد**

إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم :

لجنة التحكيم

١ــ أ.د/ سعـــــد طـــه عـــــلام التوقيع :

٢ــ أ.د/ إبراهيم سعد الدّين محرم التوقيع :

٣ــ أ.د/ زينـــات محمـــد طبـــالة التوقيع :

وقد أجيزت الرسالة بتقدير : (جيد جداً) .

بتاريخ : ١٩ / ٩ / ٢٠١٣

موافقة لجنة الدراسات العليا

/ / ٢٠١٣

موافقة إدارة المعهد

/ / ٢٠١٣

ملخّص الدراسة

تمثّل التنمية المحور الأساسي لجهود المجتمعات النامية – ومنها مصر – منذ حصلت على استقلالها في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين ، ولكنّ هذه الجهود لم تنجح رغم طول الفترة الزمنية من جهة ؛ ورغم تغيّر أيديولوجية هذه المجتمعات لاحقاً من التوجّه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ، ويعزو كثيرون سبب إخفاق تجاربنا التنموية إلى نوعين من الخلل ؛ يتعلّق أولهما بالرؤية التنموية ؛ وطبيعة الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها ؛ فغالباً ما سعى مجتمعنا إلى استنساخ تجارب مجتمعات أخرى ؛ نجحت عبر هذا النموذج – الذي يناسب طبيعتها وظروفها – ؛ بينما لا تتوافق هذه الرؤى مع طبيعة تلك المجتمعات وخصوصياتها الثقافية ، والسبب الآخر : الطبيعة الفوقية لتجاربنا التنموية ؛ حيث تتولّى الحكومة وضع الرؤية التنموية ؛ وتحديد الأولويات ؛ وتوزيع الأدوار على كافة الأطراف المجتمعية ، ومع توالي إخفاقات المجتمعات النامية في تحقيق التنمية ظهر نموذج جديد للفكر والممارسة التنموية ؛ يعتمد على تحقيق أهداف التنمية من خلال الشراكة المجتمعية ؛ وتوزيع أعباء التنمية ومسئولياتها بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

ورغم تكامل الأسس النظرية لهذا النموذج ؛ إلا أنّ الواقع يبرز عدداً من المشكلات التي تعوق تنفيذ الشراكة التنموية ، فالدولة لا تزال مهيمنةً على كافة صور النشاط المجتمعي ؛ وبينما تنادي بضرورة الشراكة ؛ فإنّ الواقع يُبرز فهماً محدوداً لمصطلح الشراكة ؛ إذ يقتصر – من وجهة نظر الحكومة – على إسهام القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل وتنفيذ خطط التنمية التي استأثرت الدولة بصنعها ؛ دون إشراك القطاعين الآخرين في ذلك بصورة مناسبة ، ومن ناحية أخرى لم تتجذّر ثقافة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ؛ فتقلّصت الموارد المطلوبة لتنفيذ البرامج التنموية ، ومن ناحية أخيرة يعاني القطاع الأهلي – المحور الأساسي للمجتمع المدني في المجتمعات النامية – يعاني عدداً من المشكلات ؛ والتي تحول بينه وبين الشراكة الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة .

وتسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في معالجة بعض جوانب هذه المشكلات ؛ وذلك من خلال محاولة تحقيق هدفين رئيسيين :

- الهدف الأول : تفعيل الدور التنموي للجمعيات الأهلية

يشمل هذا الهدف عدداً من التساؤلات التي تُجيب عليها أجزاء الدراسة ؛ والتي يتعلّق بعضها بالتتبّع التاريخي للعمل الأهلي في مصر ، وطبيعة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية ؛ منذ نشأتها وحتى الآن ، مع رصد أهمّ الخصائص والسمات التي تميّز هذا القطاع ؛ وتحديد أهمّ المشكلات التي تحول بينه وبين فاعلية أدائه التنموي ، كما يتعلّق بهذا الهدف تحديد أهمّ معالم التغيّرات المحلّية والدولية ؛ التي أسهمت – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – في تطوير الفكر التنموي ؛ وكيف أثّرت على الممارسة التنموية في مصر ، مع الاهتمام بتحديد مسئولية الدولة والجمعيات الأهلية في تهيئة المجتمع لتحقيق التنمية من خلال المشاركة .

- الهدف الثاني : صياغة معايير أساسية لتحديد أولويات مشروعات الجمعيات الأهلية

يعاني العمل الأهلي من محدودية موارده المادية والبشرية ، ورغم ذلك تعتمد غالب مؤسّساته على أحد منهجين قاصرين ؛ أولهما : استنساخ بعض المشروعات التقليدية ؛ وربّما في غير بيئتها الملائمة ، والآخر : ردود الأفعال تجاه بعض المشكلات المجتمعية ، مما يؤدي إلى إهدار الجهـود والإمكانيات ؛ أو على الأقلّ استنزافها في مشروعاتٍ محدودة الفائدة ، بينما يحتاج المجتمع المحلّي إلى غيرها كأولوية في اللحظة الراهنة ، ولذا تسعى الدراسة – من أجل منظومة تنموية أكثر رشادة – إلى وضع بعض المعايير الأساسية ؛ يمكن للجمعيات الأهلية أن تسترشد بها في تحديد أولويات مشروعاتها .

وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم الدراسة على النحو التالي :

مبحث تمهيدي : التنمية ؛ ودور القطاع الأهلي

الباب الأول : الجمعيات الأهلية في مصر ، والدور التنموي الجديد

الفصل الأول : الجمعيات الأهلية في مصر

المبحث الأول : التطور التاريخي للجمعيات الأهلية في مصر .

المبحث الثاني : العلاقة بين الدولة (الحكومة) والجمعيات الأهلية .

المبحث الثالث : الجمعيات الأهلية : السمات العامة ، المشكلات الرئيسية .

الفصل الثاني : التغيّرات الحديثة ، والدور التنموي للجمعيات الأهلية

المبحث الأول : التغيرات المحلية والعالمية المعاصرة .

المبحث الثاني : آثار التغيرات الحديثة على الفكر والممارسة التنموية .

المبحث الثالث : مسئولية الدولة والقطاع الأهلي لتحقيق التحوّل المطلوب .

الباب الثاني : الجمعيات الأهلية ؛ ومنهجية تحديد أولويات المشروعات

الفصل الأول : التنمية الاجتماعية ؛ وتحديد أولويات المشروعات

المبحث الأول : التخطيط الاجتماعي ، ومشكلاته الأساسية .

المبحث الثاني : تقدير احتياجات المجتمع المحلي .

المبحث الثالث : تحديد أولويات المشروعات الاجتماعية .

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية ، ونتائجها

المبحث الأول : الدراسة الميدانية .

المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

المبحث الثالث : منظومة مبدئية لإنشاء وإدارة مشروعات الجمعيات .

مبحث ختامي : توصيات الدراسة

المبحث التمهيدي : التنمية ؛ ودور القطاع الأهلي

مهّد الباحث للدراسة بهذا المبحث ؛ والذي يبدأ بتحديد مفاهيم الدراسة من خلال تناول مصطلحات العنوان ؛ لتحديد مفهوم كلّ مصطلح قبل الخوض في تفاصيل الدراسة ، كما يتناول هذا المبحث – بشيء من التفصيل – مفهوم التنمية ، حيث تعرّض لنشأة المفهوم ؛ وأبرز – بطريقة مختصرة – أهمّ التطورات التي لحقت بهذا المفهوم منذ نشأته ، ويُختَتم هذا المبحث التمهيدي بالاستعراض المرجعي للدراسات العلمية المناظرة ؛ وذلك لتحديد الإضافة العلمية للدراسة .

الباب الأول : الجمعيات الأهلية في مصر ، والدور التنموي الجديد

يتعلّق هذا الباب بالهدف الأول للدراسة ؛ ويتناول تاريخ وواقع العمل الأهلي من جهة ؛ كما يتناول أهمّ التغيّرات الحديثة وآثارها على مستقبل العمل الأهلي ؛ وينقسم إلى فصلين :

الفصل الأول : الجمعيات الأهلية في مصر .

الفصل الثاني : التغيّرات الحديثة ، والدور التنموي للجمعيات الأهلية .

الفصل الأول : الجمعيات الأهلية في مصر

يعرض هذا الفصل تاريخ وواقع الجمعيات الأهلية في مصر ؛ منذ نشأتها خلال ما يقرب من قرنين ، ويستهدف تحليل واقع وظروف وبيئة وبنية الجمعيات الأهلية في مصر ؛ وذلك لتحديد مدى قدرتها على الشراكة التنموية ؛ والشروط – الداخلية والخارجية – اللازمة لتفعيل تلك الشراكة ، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : التطور التاريخيّ للجمعيات الأهلية في مصر

يتناول البدايات التاريخية للجمعيات الأهلية في المجتمع المصري ؛ منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وخلفيات وأسباب الموجات المختلفة للمدّ والانحسار ، والعوامل التي ساعدت على انتشار الجمعيات الأهلية ؛ وتنامي أنشطتها خلال المراحل المختلفة .

- المبحث الثاني : العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية

يستقرئ هذا المبحث تاريخ العلاقة بين الدولة – الحكومة – وبين الجمعيات الأهلية على مدى زمنيّ يقارب القرنين ، وذلك من خلال تناول الإطار القانوني والتشريعات المختلفة لتنظيم عمل الجمعيات ، وذلك لتحليل الخلفيات المجتمعية وراء تحسّن أو تعقّد تلك العلاقة ، وبيان مدى تأثير العوامل : الداخلية – كتغيير النظام السياسي أو بعض توجهاته – ؛ والخارجية – كالتغيّرات العالمية المختلفة – على أدوار وأنشطة الجمعيات الأهلية .

- المبحث الثالث : الجمعيات الأهلية : السّمات العامة ، المشكلات الرئيسية .

يُعنى باستقراء أحوال الجمعيات الأهلية ؛ وذلك لتحديد خصائصها الأساسية وسماتها العامة ، من حيث الجوانب المؤسّسية أو المالية أو الإدارية داخل الجمعيات من جهة ، ومن حيث العلاقات التشابكية فيما بينها وبين بعضها البعض من جهة أخرى ، كما يتناول تصنيف أنشطة ومشروعات الجمعيات الأهلية من جهة ، ومن جهة ثالثة يحدّد المشكلات والمعوّقات الرئيسية التي تحول دون فاعلية دور الجمعيات الأهلية ، ويصنّفها إلى نوعين :

أ) مشكلات ترتبط بالبيئة الداخلية للقطاع الأهلي ؛ وتتمثّل أهمّ جوانبها في : ضعف البناء المؤسّسي ؛ وضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية ؛ وضعف خبرات العاملين في القطاع الأهلي ؛ وضعف التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض .

ب) مشكلات ترتبط بالبيئة الخارجية للعمل الأهلي ، وتتمثّل أهمّ جوانبها في : مشكلة التمويل ؛ ومشكلة التطوّع ؛ وقيود التشريعات القانونية ؛ ومشكلات التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبين الأجهزة الحكومية المختلفة .

الفصل الثاني : التغيّرات الحديثة ، ودور تنموي محدّد للجمعيات الأهلية

يتدارس هذا الفصل أبرز التغيّرات الحديثة – محلياً وعالمياً – ؛ والتي تركت بصمتها على العمل الأهلي ، وفتحت أبواب الشراكة الحقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص في تحمّل الأعباء التنموية ، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية :

- المبحث الأول : التغيّرات المحلية والعالمية المعاصرة

يتناول هذا المبحث أهمّ التغيرات المحلية والعالمية ؛ والتي كانت سبباً في تغيير بعض المفاهيم والممارسات التنموية ؛ مما أدّى إلى توسيع آفاق العمل الأهلي في مصر ، سواء تعلّقت تلك التغيرات بالواقع الداخلي : كالتوجّه الرأسمالي منذ منتصف السبعينيات ؛ والإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي خلال الثمانينيات ؛ والخصخصة منذ مطلع التسعينيات ؛ أو تعلّقت بالمستوى الدولي – والذي يؤثّر على الواقع الداخلي – : كالعولمة ، والثورة التكنولوجية ؛ واتفاقية الجات .

- المبحث الثاني : آثار التغيرات الحديثة على الفكر والممارسة التنموية

يعرض هذا المبحث أهمّ التغيّرات النظرية والعملية على عملية التنمية ، وكيف ظهرت مفاهيم واقترابات جديدة لتحقيق التنمية ؛ وتوزيع الأعباء التنموية على القطاعات المجتمعية المختلفة ، وتركّز الدراسة على أهمّ المفاهيم المتعلّقة بهذه الرؤية الجديدة ؛ والتي تتمثّل في : مفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ؛ ومفهوم اللامركزية الإدارية ودورها في تحفيز التنمية ؛ وأخيراً مفهوم الشراكة بين الدولة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص .

- المبحث الثالث : مسئولية الدولة والقطاع الأهلي لتحقيق التحوّل المطلوب

فرضت التغيّرات الحديثة نمطاً جديداً للتنمية ؛ وذلك من خلال الشراكة بين قطاعات المجتمع ، مما يحمّل الجمعيات الأهلية مسئولياتٍ جديدة ؛ تعجز عن حملها في ظلّ واقعها وظروفها الراهنة ، مما يوجب على رواد العمل الأهلي تغييراً حقيقياً – في الفكر والممارسة – ؛ ليتهيّأ القطاع الأهلي لتحمّل نصيبه من أعباء التنمية ، وذلك بتقويم عددٍ من جوانب الخلل في ذلك القطاع ؛ ومن أهمّها : البناء المؤسّسي للجمعيات الأهلية ؛ وبناء وتفعيل الثقافة الديمقراطية في العمل الأهلي ؛ وتنمية موارد الجمعيات الأهلية ؛ والتشبيك والتعاون بين الجمعيات الأهلية ؛ وتفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات الأهلية .

ويبقى على الدولة النصيب الأوفي من المسئولية ؛ وخاصةً في مجتمعاتنا النامية ، فلن يتمكّن القطاع الأهلي من القيام بدور حقيقي في التهيّؤ للتغيير – فضلاً عن الشراكة الفاعلة – ؛ إلا إذا كانت للدولة ومؤسّساتها البصمة الأولى ، وذلك بتهيئة المناخ الملائم للشراكة المستقبلية الضرورية لتحقيق التنمية ، وتحدّد الدراسة لذلك عدداً من المداخل والاقترابات ؛ ومن أهمّها :

أ) المدخل التشريعي (من خلال تعديل قانون عمل الجمعيات الأهلية ؛ والتشريعات الضريبية والمالية المرتبطة به ؛ وتعديل قانون المجالس المحلية لدمج الجمعيات في العمل المحلّي).

ب) المدخل الثاني : مدخل تنسيقي (يتناول آليات التنسيق بين القطاع الأهلي وأجهزة الدولة المختلفة ؛ سواءٌ على مستوى الخطط القومية ؛ أو تنسيق الخدمات اللوجستية اللازمة للعمل الأهلي ؛ أو التنسيق بين القطاع الأهلي وبين المؤسسات العلمية والبحثية والتدريبية الحكومية) .

ج) المدخل الثالث : مدخل المعلومات (إنشاء أطر وهياكل ومؤسسات ؛ لتعظيم دور المعلومات وقواعد البيانات في تحقيق الأهداف التنموية) .

د) المدخل الرابع : المدخل المؤسّسي (من خلال المجالس الاقتصادية والاجتماعية) .

الباب الثاني : الجمعيات الأهلية ؛ ومنهجية تحديد أولويات المشروعات

يتناول هذا الباب المناهج العلمية المختلفة لتحديد الأولويات ؛ وذلك لاختيار أكثرها ملاءمة مع العمل الأهلي ، ثم يتناول الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها ، وذلك من خلال فصلين أساسيين :

الفصل الأول : التنمية الاجتماعية ؛ وتحديد أولويات المشروعات

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية ، ونتائجها

الفصل الأول : التنمية الاجتماعية ؛ وتحديد أولويات المشروعات

يسعى هذا الفصل إلى تحديد المعالم الأساسية لعملية التخطيط الاجتماعي ؛ كأساس علمي للتنمية الاجتماعية ؛ كما يستهدف تحديد أهمّ المناهج العلمية المستخدمة لتحديد احتياجات المجتمع المحلي من ناحية ؛ وتحديد أولويات المشروعات الاجتماعية من ناحية أخرى ، ولذلك اشتمل هذا الفصل على المباحث الثلاثة التالية :

- المبحث الأول : التخطيط الاجتماعي ، ومشكلاته الأساسية

يتناول هذا المبحث مفهوم التخطيط الاجتماعي ؛ باعتباره أساس عمل الجمعيات الأهلية ، ويناقش المشكلات الأساسية التي تواجه متخصّصي التخطيط الاجتماعي ؛ والتي تتمثّل في : صعوبة الفصل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ؛ وصعوبة قياس الأهداف الاجتماعية ؛ والتعارض الطبيعي بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ؛ وصعوبات تحديد أولويات الخدمات الاجتماعية .

- المبحث الثاني : تقدير احتياجات المجتمع المحلي

يبدأ التخطيط الاجتماعي بمرحلة تقدير احتياجات المجتمع المحلّي ، ورصد كافة مقدّرات وإمكانيات المجتمع من جهة ، وتحديد كافة مشكلاته واحتياجاته من جهة أخرى ، ليتمكّن مخططو العمل الاجتماعي من استثمار تلك القدرات – قدر الإمكان – في معالجة مشكلات المجتمع ؛ وكفاية احتياجاته ، ويتناول هذا المبحث أهمّ المناهج العلمية لتقييم الاحتياجات المجتمعية : كمقاييس تحديد احتياجات المجتمع ككلّ ؛ ومقاييس تحديد الاحتياجات على أساس نمط الخدمة ؛ وأخيراً : مقاييس تحديد الاحتياجات على أساس التقدير المهني ، ثم يُختتم المبحث بتحليل واقع العمل الأهلي ؛ وكيفية تقييم الجمعيات الأهلية لاحتياجات مجتمعها المحلي .

- المبحث الثالث : تحديد أولويات المشروعات الاجتماعية

تمثّل قضية تحديد الأولويات إحدى أهمّ محاور العمل الاجتماعي ، فإمكانيات وقدرات المجتمع – مهما بلغت – تعجز عن الوفاء بكافة احتياجات أفراده ومتطلباتهم ، كما إن المشكلات المجتمعية لا تتساوى في مدى خطورتها ، مما يوجب على مخططي التنمية الاجتماعية ترشيد استخدام موارد المجتمع في مواجهة أهمّ مشكلاته ، مما يعوز إلى منهج علمي تشاركي لتحديد تلك الأولويات ، وقد عرض هذا المبحث أهم الطرق والأساليب العلمية لتحديد أولويات المشروعات الاجتماعية ؛ لتحديد أقربها ملاءمة لعمل الجمعيات الأهلية : طريقة المؤشرات (أو العوامل أو المحكّات) ؛ وطريقة الخبرات الموضوعية ؛ وأخيراً : طريقة المشاركة الشعبية .

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية ؛ ونتائجها

يسعى هذا الفصل إلى تحديد وصياغة بعض المبادئ والمعايير الأساسية ؛ والتي يمكن للجمعيات الأهلية أن تسترشد بها في تحديد أولويات مشروعاتها ، وذلك بهدف تحقيق الرشادة في توجيه مواردها من جهة ، وترسيخ معالم المنهج العلميّ في الممارسات التنموية على كافة المستويات من جهة أخرى ، وقد استدعى ذلك الأمر القيام بدراسة ميدانية تعضّد التوجّهات النظرية لتلك المعايير ، ويتناول هذا الجزء الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث ، حيث افترض عدداً من المعايير التي يمكن اعتبارها أساساً لاختيار أولويات مشروعات الجمعيات ، وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ؛ وذلك على النحو التالي :

- المبحث الأول : الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء التمهيد النظري للدراسة الميدانية ؛ والمعلومات الأساسية عن مجتمع الدراسة ؛ وطبيعة العينة ؛ ومنهجية وأسلوب التحليل .

- المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يستعرض هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية ؛ ويحلّل تلك النتائج لاختبار صحة أو خطأ تلك المعايير التي افترضها الباحث كأساس لتحديد أولويات المشروعات الاجتماعية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ، وقد أثبتت الدراسة الميدانية صحة غالب تلك المعايير ، بالإضافة إلى التنويه بأهمية بعض الجوانب اللازمة لنجاح مشروعات الجمعيات الأهلية .

- المبحث الثالث : منظومة مبدئية لإنشاء وإدارة مشروعات الجمعيات الأهلية

حاول الباحث في هذا المبحث أن يضع منظومة عمل مبدئية ؛ يمكن للجمعيات الأهلية أن تنتهجها في عملها التنموي ، بدءاً من كيفية اختيار أولَى المشروعات بالتنفيذ ؛ وانتهاءً بالمتابعة والتقويم ، وذلك من خلال ثلاث مراحل تتضمّن سبعة خطوات :

أ) المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل المشروع ، وتتضمّن ثلاث خطوات :

١. تحليل أوضاع المجتمع المحلّي .
٢. حصر المشكلات .
٣. تحديد الأولويات (نموذج لأسلوب تحديد أولويات مشروعات الجمعيات الأهلية) .

ب) المرحلة الثانية : مرحلة المشروع ؛ وتتضمّن ثلاث خطوات :

١. الإعداد لإنشاء المشروع .
٢. تنفيذ المشروع .
٣. متابعة أنشطة المشروع .

ج) المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد المشروع ؛ وتتضمّن الخطوة الأخيرة :

١. تقييم أداء المشروع

- **المبحث الختامي : توصيات الدراسة**

يُجمل هذا المبحث الختامي نتائج الدراسة وتوصياتها للجهات المختلفة ؛ ويمكن تحديد أهم توصيات الدراسة في الجوانب التالية :

أ) التوصيات المتعلّقة بالجمعيات الأهلية

لا تزال قدرات الجمعيات الأهلية محدودةً ، ولم تتجاوز فاعليتها بعد حدود الأدوار الرعائية والخدمية التقليدية ، مما يحول دون مشاركتها – بدورٍ مؤثّر – كشريك في صنع وتنفيذ الخطط التنموية ، وتستلزم معالجة هذا الخلل الاهتمام بعدد من الجوانب ، من أهمّها :

١ــ بناء القدرات ، وتقوية البناء المؤسّسي للجمعيات الأهلية

تعاني الجمعيات الأهلية من ضعف أبنيتها المؤسسية ، ويمكن معالجة ذلك عبر مسارين ؛ أولهما من داخل العمل الأهلي : بتخصّص بعض الجمعيات في مجال التدريب على بناء وتطوير الأبنية المؤسسية ، وتقديم هذه الخدمة للجمعيات العاملة في مجتمعها المحلّي ، كما يمكن أن يقوم الاتحاد العام للجمعيات بهذا الدور الهام من خلال الاتحادات الإقليمية التابعة له في المحافظات ، والآخر من خلال المؤسّسات التدريبية الحكومية ، وحبّذا لو تمّ إعداد برنامج تدريبي أساسي ، يتمّ تعميمه على مستوى العمل الأهلي ، وذلك لمعالجة خلل البرامج المتنوّعة التي تؤدّي إلى اختلاف الجمعيات الأهلية حول المصطلحات والمفاهيم ، كما يؤدّي توحيد البرنامج إلى تيسير فرصة قيام جهات عديدة بهذا التدريب ، ويجب أن يشتمل هذا البرنامج التدريبي على الجوانب التي تعالج أهمّ صور الخلل التي يعاني منها العمل الأهلي : كضعف الممارسة الديمقراطية ، وضعف خبرات العاملين ، وتصميم وتنفيذ برامج تنمية الموارد والترويج للتطوّع ضمن أنشطة الجمعيات الأهلية .

٢ــ التنسيق والتكامل بين الجمعيات الأهلية :

لن يتمكّن القطاع الأهلي – في ظلّ الأنماط الفردية والعمل العشوائي –من تحقيق أهدافه ، لذا يجب التنسيق بين مؤسسات العمل الأهلي لتأهيلها للطفرة النوعية المطلوبة ، ويمكن أن يتمّ ذلك بالتنسيق الجغرافي : من خلال تقسيم المجتمع المحلّي إلى وحدات مناسبة ، تتكفّل مجموعة من الجمعيات الأهلية بكافة الخدمات الاجتماعية المتعلّقة بكلّ وحدة ، كم يمكن التنسيق خدمياً : عبر تقسيم البرامج الاجتماعية على الجمعيات بحسب اهتماماتها وخبراتها الموضوعية .

ب) التوصيات المتعلّقة بالقطاع الخاص

يمثّل القطاع الخاص أحد أضلاع المثلث التنموي ؛ ومن ثمّ يتوجّب عليه – في ظلّ تنامي التوجّهات الليبرالية – أن يضطلع بمسئوليته الاجتماعية في دعم وتفعيل برامج التنمية الاجتماعية – على الأقلّ في المجتمع المحلّي الذي يمارس فيه نشاطه الاستثماريّ – ، وسيظلّ هذا المفهوم مجرّد شعار وقيمة مثالية تخضع للجوانب الأخلاقية ؛ ما لم تتحدّد جهة معينة تتولّى متابعته ، وما لم يتحول من خلال التشريعات القانونية إلى واقع عمليّ .

ج) التوصيات المتعلّقة بدور الدولة

لا تزال الدولة هي الفاعل الأساسي الذي يهيمن على غالب الخيوط المجتمعية ؛ ومن ثمّ يقع عليها العبء الأكبر في تهيئة المجتمع للمشاركة في جهود التنمية ، ويبدأ ذلك بتغيير منهجية التعامل مع القطاع الأهلي ، حيث دلّت التجربة المصرية على عدم نجاح " المدخل الوظيفي " ؛ الذي يركّز على جوانب محدودة توجّه الدولةُ العملَ الأهلي إليها ، وتوظّفه في أداء بعض الخدمات ؛ لتخفيف حدّة المشكلات الاجتماعية الناشئة عن انسحابها ؛ مما يوجب التحوّل إلي " المدخل البنيوي " ؛ كأساس ضروري لشراكة حقيقية بين قطاعات المجتمع ، ومن خلاله يتحوّل العمل الأهلي من أداة لتنفيذ المهام التنموية إلى شريكٍ حقيقي في صنع وصياغة الأهداف التنموية وتحمّل الأعباء التي تناسب قدراته ، ويستدعي دور الدولة عدداً من التوصيات ، ومن أهمها :

١ــ الجوانب التشريعية :

يجب العمل على خلق بيئة جديدة تناسب مستقبل الشراكة التنموية ، وتدعم دوراً حقيقياً وفاعلاً للعمل الأهلي ، مما يوجب إجراء تعديلات – وأحياناً تشريعات جديدة – في الجوانب التالية :

- قانون العمل الأهلي : ينبغي تهيئة البيئة القانونية المشجّعة لإنشاء وتنشيط الجمعيات .
- قانون المجالس المحلية : تعديل التشريع القانوني ؛ ودمج الجمعيات الأهلية كإحدى اللجان الأساسية الثابتة في تشكيل المجالس المحلية .
- التشريعات الضريبية : تعديل التشريعات الضريبية بما يسمح للجمعيات الأهلية – بشروط وضمانات كافية – بتحصيل جزءٍ مناسب من ضرائب القطاع الخاص .
- ضرورة عودة نظام الوقف الإسلامي : والذي حافظ تاريخياً على ازدهار العمل الأهلي ؛ وتنمية واستدامة موارده .

٢ــ التنسيق بين أجهزة الدولة وبين الجمعيات الأهلية

لا تزال المؤسسات الحكومية تتعامل مع القطاع الأهلي بالنمط الروتيني البطيء ؛ والذي لا يتناسب مع حيوية ذلك القطاع ، ولم تُتَح بعد الصلاحيات اللازمة لمسئولي المؤسّسات الحكومية في المرونة اللازمة لتفعيل الشراكة مع الجمعيات الأهلية ، كما يتطرّق التنسيق إلى عددٍ من الجوانب التي يمكن للحكومة من خلالها دعم العمل الأهلي ، ومن أهمّ هذه الجوانب :

- إشراك القطاع الأهلي في صياغة الخطط القومية والإقليمية .
- إتاحة المعلومات والبيانات للقطاع الأهلي (المراصد الحضرية ؛ وبنوك المعلومات) .
- الدعم الإعلامي للعمل الأهلي .
- التنسيق بين الجمعيات وبين المؤسسات العلمية والبحثية والتدريبية الحكومية .

مستخلص الرسالة

تتناول هذه الدراسة تفعيل الدور التنموي للجمعيات الأهلية في مصر ، كما تسعى إلى صياغة مجموعة من المعايير الأساسية اللازمة لتحديد أولوية مشروعاتها ، وتبدأ الدراسة بمبحث تمهيدي يوضّح مصطلحات الدراسة ؛ ثم يتناول مفهوم التنمية ؛ وتطوراته التاريخية ؛ كما يضع بعض المحددات الأساسية للتنمية التي ينبغي أن يسعى المجتمع إلى تحقيقها ، كما يستعرض الدراسات العلمية ذات الصلة ؛ لتحديد ما يمكن لهذه الدراسة أن تضيفه .

ويتناول الباب الأول من الدراسة موضوع الجمعيات الأهلية في مصر ؛ ودورها التنموي الجديد ، حيث يتناول الفصل الأول – من خلال ثلاث مباحث – : يتناول أولها التطور التاريخي للجمعيات الأهلية في مصر ، ويركّز الثاني على طبيعة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية ؛ بينما يُخصّص المبحث الأخير لتحديد الخصائص والسمات العامة للجمعيات الأهلية ؛ كما يتناول المشكلات الرئيسية التي تعوق الدور المأمول للجمعيات الأهلية ، ويتناول الفصل الثاني أهمّ التغيّرات الحديثة – على المستويين المحلي والعالمي – ؛ والتي تؤثّر على العمل الأهلي ؛ ويبيّن بعض آثار ذلك على الفكر والممارسة التنموية ؛ وتوزيع الأعباء التنموية بين القطاعات المجتمعية المختلفة ، كما يسعى إلى صياغة واضحة – قدر الإمكان – لمسئولية الدولة والجمعيات الأهلية ؛ لتحقيق التحوّل الذي تحتاجه مجتمعاتنا في ظل تلك التغيرات الراهنة .

ويتناول الباب الثاني الجمعيات الأهلية ؛ ومنهجية تحديد أولويات المشروعات ، حيث يُخصّص الفصل الأول للتنمية الاجتماعية ؛ وتحديد أولويات المشروعات ، ويتناول منهج التخطيط الاجتماعي ؛ ومشكلاته الأساسية ، كما يتناول أهمية وكيفية تقدير احتياجات المجتمع المحلي ، ثم يُختتم هذا الفصل بكيفية تحديد أولويات المشروعات الاجتماعية ، بينما يعرض الفصل الثاني الدراسة الميدانية ، ويحلّل نتائجها ، حيث يتناول منهجية الدراسة وطبيعة مجتمعها ؛ كما يحلّل النتائج التي وصلت إليها الدراسة ، ويُختتم هذا الفصل بتخصيص مبحثه الأخير لرسم منظومة عمل للجمعيات الأهلية ، لتتمكّن من إنشاء وإدارة مشروعاتها التنموية المختلفة .

وتختتم الدراسة بمبحث يحتوي على التوصيات النهائية للدراسة ؛ والموجّهة إلى الأطراف المختلفة للعملية التنموية ، ويؤكّد على وجود فرصة مناسبة لمجتمعنا – في ظلّ التغيرات التاريخية التي يعيشها – لتقديم نموذج تنموي ، ويحدّد المتطلبات الأساسية لتقديم هذا النموذج .

الكلمات المفتاحية :

* الجمعيات الأهلية .
* التنمية .
* المجتمع المدني .
* التنمية بالمشاركة .
* التنمية الاجتماعية .
* التخطيط الاجتماعي .
* تقدير احتياجات المجتمع المحلي .
* تحديد أولويات المشروعات الاجتماعية .

شكر وتقدير

الحمدُ لله أولاً وآخراً ؛ ظاهراً وباطناً ، فما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، ومِن شكر الله تعالى ألا يجحد المرءُ إحسانَ الخلق عليه ، ولذا جعل الله تعالى شكرَ أصحابِ الفضل جزءاً من حمده وشكره عزّ وجلّ ، ففي الحديث الشريف : " مَنْ لم يشكر الناسَ لم يشكر الله " ، فلن يستشعر نعمةَ الله وفضله إلا أولئك الذين يقدرون الإحسان من كلّ أحد .

لذا يطيب للباحث أنْ يتقدّم بأسمى كلمات الشكر والامتنان والتقدير للوالد الكريم الأستاذ الدكتور : سعد طه علام (المستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط المشروعات ؛ بمعهد التخطيط القومي) ؛ تقديراً لبالغ فضله ، بدءاً من التكرّم بقبول الإشراف على الرسالة ؛ مروراً بالدعم العلمي والتوجيهات والنصائح الكريمة ؛ وانتهاءً بتفضّله بقبول الجهد المتواضع للباحث ، وتعجز الكلمات عن الوفاء ببعض الشكر لهذه القامة العلمية النادرة ؛ ولئن استفاد الباحث من غزير علمه ؛ فلم تكن كرائم أخلاقه بأقلّ فائدة ؛ في شفقة الأب ؛ وتدقيق العالِم ؛ وتوجيه الخبير ، ويعتذر الباحث لوالده وأستاذه عن أيّ خلل أو تقصير خلال فترة إعداد الرسالة .

كما يتقدّم الباحث بالشكر والتقدير لجميع السادة الأساتذة بمعهد التخطيط القومي ؛ والذين كان لهم فضلٌ كبير على الباحث ، سواءٌ في المرحلة التمهيدية ، أو من خلال النصح والتوجيه فيما بعد ، وأخصّ بالشكر والعرفان الأستاذة الدكتورة عزة الفندري (خلال فترة إدارتها لمركز دراسات التنمية البشرية) ، كما يتقدّم الباحث بأبلغ معاني التقدير للأستاذة الدكتورة : زينات محمد طبالة (المستشار بمركز دراسات التنمية البشرية) ؛ والتي غمرت الباحث بالفضل ؛ بإرشاده خلال إعداد الدراسة الميدانية ؛ ثم بتوجيهه في تحليل الدراسة وكتابة النتائج ، كما تعجز الكلمات عن شكر وتقدير الأستاذ الدكتور : إبراهيم محرّم (أستاذ الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي بكلية الزراعة ؛ جامعة عين شمس) والذي منح الباحث فرصة التواصل معه لمراتٍ ، وقد كان لنصائحه وتوجيهاته القيّمة أبلغ الأثر في إثراء هذه الدراسة ، والشكر والتقدير موصولان كذلك للأستاذ الدكتور : محمد نصر فريد (المستشار بمركز دراسات التنمية البشرية) ؛ والذي غمر الباحث بالفضل ؛ سواء من خلال التوجيهات العلمية أو من خلال دعمه بكثير من المراجع العلمية النادرة ،.

وقبل الختام : يتقدّم الباحث بخالص شكره وتقديره لزملائه الكرام في الدفعة الأولى لماجستير التخطيط والتنمية بالمعهد ، ولسائر الزملاء في قطاع التعليم والتدريب ؛ وعلى وجه الخصوص لكلٍّ من أ. عاطف عويضة ؛ و أ. ليلى البنبي ، وكذا لفريق العمل بمكتبة المعهد ، كما لا يفوتني تقديم الشكر لزملائي الذين تحمّلوا عناء مقابلات الدراسة الميدانية : أ. أحمد الشيخ ؛ أ. هشام صلاح ؛ أ. مهدي الشيخ ؛ د. محمد السبحي ، م. محمد السياجي ؛ أ. أشرف عبد الله ، وكذلك للأصدقاء الكرام : أ. محمد العريان ؛ و أ. نصر الصياد ؛ و د. أحمد صالح ؛ والذين كفَوني عناء التعامل مع الكتابة والتنسيق الإلكتروني ؛ وإعداد شرائح عرض مناقشة الدراسة .

وقد تعمّدت تأخير هذا الشكر ليكون مسك ختام العرفان والامتنان ، وأخصّ به أقرب المقربين ؛ والذين تحار الكلمات في الامتنان لأفضالهم ؛ وأبدأ بتقديم أسمى كلمات الشكر والتقدير والعرفان لزوجتي ورفيقة عمري أسماء ؛ وأولادي عبد الرحمن وأحمد وخالد ، فكم تحمّلوا من العناء ؛ لأتمكّن من إكمال هذه المسيرة ؛ وصبروا على تقصيري البالغ في حقّهم على مدى سنين ؛ لأكمل مسيرتي العلمية .. وأما الشكر الآخر الذي ينتشي القلب بتوجيهه فهو للوالد الكريم ؛ والمربّي العظيم ؛ الصادق الهمّ ؛ البالغ الفضل ؛ الأستاذ الدكتور : علي نصّار (المستشار بمركز التنبؤ الاقتصادي بالمعهد) ، والذي غمر الباحث – ولا يزال على مدى عشر سنوات – بالفضل الذي تعجز الكلمات عن الوفاء ببعض شكره ، وكم أتيه فخراً إذ أشرف بالتتلمذ على يديه ؛ والاغتراف من بحر فكره وواسع علمه وكريم أخلاقه ؛ والتي يُغبطه عليها محبّوه ؛ مما جعله موئلا للباحثين الصادقين .. ومسك ختام الشكر والعرفان والتقدير لمن كانا سبب وجودي في الحياة ، لوالديّ عليهما رحمة الله ، ولا أجد لهما خيراً مما علّمنا الله في كتابه ﴿ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾ .

وأختم بصادق الاعتذار لكثيرين ممن كان لهم فضل عليّ عموماً ؛ وفي إخراج هذا العمل العلمي على وجه الخصوص ؛ ولكنْ حال السهو دون توجيه شكر خاص إليهم ، فلهم كلّ الشكر والتقدير ، ولا أظنّ الكلمات – مهما بلغت – تفي ببعض الشكر لهذه السلسلة الكريمة .. لذا أتوجه إلى الله بدعاء العاجزين قائلا : جزاكم الله خيراً ؛ ليتولّى الله بفضله وكرمه إثابتكم على كرمكم الغامر ، فلا يقدر فضلكم ولا يكافئ إحسانكم إلا الله ..

والحمد لله رب العالمين .

فهرس المحتويات

مبحث تمهيدي : التنمية ؛ ودور القطاع الأهلي ١

أولاً : مصطلحات الدراسة ٢

ثانياً : مفهوم التنمية ، والتطورات التي طرأت عليه ٤

ثالثاً : الاستعراض المرجعي للدراسات العلمية ذات الصلة ١٠

الباب الأول : الجمعيات الأهلية في مصر ، والدور التنموي الجديد (١٧ – ١٠٤)

الفصل الأول : الجمعيات الأهلية في مصر ..... (١٩ – ٦٠)

المبحث الأول : التطور التاريخي للجمعيات الأهلية في مصر ٢٠

المرحلة الأولى : نشأة وتطور الجمعيات الأهلية (١٨٢١ – ١٩٢٢م) ٢١

المرحلة الثانية : الموجة الأولى للجمعيات الأهلية (١٩٢٣ –١٩٥١م) ٢٥

المرحلة الثالثة : هيمنة الدولة وانحسار المجتمع المدني (١٩٥٢ – ١٩٩٠م) ٢٨

المرحلة الرابعة : الموجة الثانية للجمعيات الأهلية (١٩٩١ – وحتى الآن) ٣١

المبحث الثاني : العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية ٣٤

أولاً : الجمعيات قبل صدور التشريعات القانونية الحديثة ٣٤

ثانياً : القانون المدني المصري ١٨٨٥ ..... ٣٥

ثالثاً : الدستور المصري ١٩٢٣ ..... ٣٥

رابعاً : المرسوم الملكي في ٨ مارس ١٩٣٨ ..... ٣٦

خامساً : إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ١٩٣٩ ..... ٣٦

سادساً : القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٥ ..... ٣٧

سابعاً : القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٥١ ..... ٣٧

ثامناً : القانون رقم (٣٤٨) لسنة ١٩٥٦ ..... ٣٨

تاسعاً : القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ ..... ٣٩

عاشراً : القانون رقم (١٥٣) لسنة ١٩٩٩ ..... ٤١

الحادي عشر : القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ ..... ٤١

المبحث الثالث : الجمعيات الأهلية : السمات العامة ، والمشكلات الرئيسية ٤٣
المحور الأول : الخصائص والسمات العامة للجمعيات الأهلية في مصر ٤٤
أولاً : المداخل المختلفة لدراسة الجمعيات الأهلية ٤٤
ثانياً : السّمات المميزة للجمعيات الأهلية ٤٥
ثالثاً : خريطة الجمعيات الأهلية في مصر ٤٥
رابعاً : التصنيفات المختلفة لأنشطة ومشروعات الجمعيات الأهلية ٤٧
خامساً : الهيكل الإداري للنشاط الأهلي في مصر ٥١
المحور الثاني : المشكلات الرئيسية للجمعيات الأهلية ٥٣
أولاً : المشكلات المتعلقة بالبيئة الداخلية للجمعيات الأهلية ٥٣
١) ضعف البناء المؤسّسي ٥٤
٢) ضعف الممارسة الديمقراطية ٥٥
٣) ضعف خبرات العاملين ٥٦
٤) ضعف التنسيق بين الجمعيات ٥٦
ثانياً : المشكلات المتعلقة بالبيئة الخارجية للجمعيات الأهلية ٥٦
١) مشكلة التمويل ٥٦
٢) مشكلة التطوّع ٥٧
٣) التشريعات القانونية ٥٨
٤) التنسيق بين الأجهزة الحكومية وبين الجمعيات الأهلية ٥٨
الفصل الثاني : التغيّرات الحديثة ، والدور التنموي للجمعيات الأهلية ..... (٥٩ – ١٠٤)
المبحث الأول : التغيّرات المحلية والعالمية وآثارها على دور الجمعيات الأهلية ٦١
أولاً : التغيّرات المحلية وآثارها على الجمعيات الأهلية ٦١
الانفتاح الاقتصادي خلال السبعينيات وأثره على عمل الجمعيات الأهلية ٦٢
الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي وأثره على عمل الجمعيات الأهلية ٦٣
الخصخصة وآثارها على الجمعيات الأهلية في مصر ٦٥
ثانياً : التغيّرات العالمية وآثارها على الجمعيات الأهلية في مصر ٦٧
العولمة ٦٧
الثورة التكنولوجية ٧١
تطبيق اتفاقية دورة أورجواي للجات ٧٣

المبحث الثاني : آثار التغيرات الحديثة على الفكر والممارسة التنموية ٧٤
أولاً : المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ٧٧
ثانياً : اللامركزية ودورها في تحفيز التنمية ٨٠
ثالثاً : المشاركة بين الدولة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص ٨٢
المبحث الثالث : مسئولية الدولة والجمعيات الأهلية لتحقيق النموذج المطلوب ٨٨
المحور الأول : مسئولية الجمعيات الأهلية لتحقيق النموذج المطلوب ٨٩
أولاً : البناء المؤسّسي للجمعيات الأهلية ٨٩
ثانياً : الجمعيات الأهلية وبناء وتفعيل الثقافة الديمقراطية ٩١
ثالثاً : تنمية موارد الجمعيات الأهلية ٩٢
رابعاً : التشبيك والتعاون بين الجمعيات الأهلية ٩٣
خامساً : تفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ٩٦
المحور الثاني : مسئولية الدولة لتحقيق النموذج المطلوب ٩٧
أولاً : التشريعات القانونية المطلوبة ٩٧
قانون عمل الجمعيات الأهلية ٩٧
قانون المجالس المحلية ودمج الجمعيات الأهلية ٩٩
التشريعات الضريبية والمالية ٩٩
ثانياً : التنسيق بين أجهزة الدولة وبين الجمعيات الأهلية ١٠١
التنسيق على مستوى الخطط القومية ١٠١
تنسيق الخدمات اللوجستية اللازمة للعمل الأهلي ١٠٢
التنسيق بين الجمعيات وبين المؤسسات العلمية والبحثية والتدريبية الحكومية ١٠٢
دور المعلومات وقواعد البيانات في تحقيق الأهداف التنموية ١٠٢
المجالس الاقتصادية والاجتماعية ١٠٤
الباب الثاني : الجمعيات الأهلية ومنهجية تحديد أولويات المشروعات ..... **(١٠٥ – ١٩٠)**
الفصل الأول : التنمية الاجتماعية ؛ وتحديد أولويات المشروعات ..... **(١٠٦ – ١٤٦)**
المبحث الأول : التخطيط الاجتماعي ، ومشكلاته الأساسية ١٠٧
أولاً : السياسة الاجتماعية ١٠٩
ثانياً : التخطيط الاجتماعي ١١١

ثالثاً : المشكلات الأساسية للتخطيط الاجتماعي ١١٤
رابعاً : معوّقات التنمية الاجتماعية ١١٧
المبحث الثاني : تقدير احتياجات المجتمع المحلي ١١٩
أولاً : المراحل الأساسية للتخطيط الاجتماعي ١٢٠
المرحلة الأولى : عملية الدراسة ووضع الخطة ١٢٠
المرحلة الثانية : عملية التنفيذ ١٢١
المرحلة الثالثة : عملية المتابعة والتقويم ١٢٢
ثانياً : المناهج العلمية لتقييم الاحتياجات المجتمعية ١٢٢
مقاييس تحديد احتياجات المجتمع ككلّ ١٢٣
مقاييس تحديد الاحتياجات على أساس نمط الخدمة ١٢٣
مقاييس تحديد الاحتياجات على أساس التقدير المهني ١٢٤
ثالثاً : الواقع العملي لتقييم الجمعيات الأهلية لاحتياجات المجتمع المحلي ١٢٨
المبحث الثالث : تحديد أولويات المشروعات الاجتماعية ١٣١
أولاً : تعريف المعايير ، وأهميتها لنجاح مشروعات الجمعيات الأهلية ١٣٢
ثانياً : منهج الأولويات في العمل الاجتماعي ١٣٤
ثالثاً : تحديد أولويات مشروعات الجمعيات الأهلية ١٤١
الطريقة الأولى : طريقة المؤشرات (أو العوامل أو المحكّات) ١٤٢
الطريقة الثانية : طريقة الخبرات الموضوعية ١٤٣
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية ، ونتائجها ..... **(١٤٧ – ١٩٠)**
المبحث الأول : الدراسة الميدانية **١٤٨**
أولاً : مبرّرات اللجوء إلى الدراسة الميدانية ١٤٨
ثانياً : مجتمع الدراسة (الإطار الجغرافي للدراسة) ١٤٩
ثالثاً : عينة الدراسة ١٥٣
رابعاً : أسلوب الدراسة ؛ ومنهج التحليل ١٥٥
المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية ١٥٦
معايير اختيار مشروعات الجمعيات الأهلية ١٥٦
الإعداد لإنشاء المشروعات ١٦٢

الجوانب المتعلقة ببدء وإدارة المشروعات ١٦٦
ملاحظات عامة ١٦٩
المبحث الثالث : منظومة مبدئية لإنشاء وإدارة مشروعات الجمعيات الأهلية ١٧٤
المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل المشروع ١٧٥
أولاً : تحليل أوضاع المجتمع المحلّي ١٧٥
ثانياً : حصر المشكلات ١٧٦
ثالثاً : تحديد الأولويات ١٧٧
الخطوة الأولى : تحديد مجموعة اتخاذ القرار ١٧٩
الخطوة الثانية : تحديد وترتيب معايير التقييم ١٨٠
الخطوة الثالثة : ترتيب أولويات المشروعات ١٨٣
المرحلة الثانية : مرحلة المشروع ١٨٥
أولاً : الإعداد لإنشاء المشروع ١٨٦
ثانيا : تنفيذ المشروع ١٨٨
ثالثاً : متابعة أنشطة المشروع ١٨٨
المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد المشروع ١٨٩
تقييم أداء المشروع ١٨٩
مبحث ختامي : النتائج ؛ توصيات الدراسة ١٩١
نتائج الدراسة النظرية ١٩٣
نتائج الدراسة الميدانية ١٩٧
توصيات الدراسة ١٩٨
قائمة المراجع ٢٠٤
مستخلص الرسالة باللغة الانجليزية ٢٢٣
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية ٢٣٢

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولاً : الجداول

جدول رقم (١) عدد الجمعيات التي تأسّست حتى مطلع الخمسينيات.....٢٥

جدول رقم (٢) عدد الجمعيات الأهلية المقيّدة رسمياً منذ الأربعينيات.....٣٠

جدول رقم (٣) اتجاهات النمو في عدد الجمعيات الأهلية.....٣٢

جدول رقم (٤) عدد الجمعيات الأهلية في المحافظات المصرية ٤٧

جدول رقم (٥) عدد الجمعيات التي تعمل في كلٍّ من المجالات المختلفة بإحصائيات ١٩٩٦/١٩٩٧ .....٥٠

جدول رقم (٦) اختلاف وجهات النظر بشأن تفعيل المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ٧٩

جدول رقم (٧) المزايا النسبية للقطاعات الثلاثة.....٨٤

جدول رقم (٨) العلاقة بين طبيعة المجتمع ودرجة تقدمه.....١٤٤

جدول رقم (٩) العلاقة بين فئات سكان المجتمع ودرجة احتياجهم للبرامج والمشروعات....١٤٤

جدول رقم (١٠) العلاقة بين عدد المتأثرين بالمشكلة وعمقها ١٤٥

جدول رقم (١١) العلاقة بين تكلفة البرامج والمشروعات والعائد منها ١٤٥

جدول رقم (١٢) العلاقة بين تكلفة البرامج والمشروعات ووفرة الموارد اللازمة لتنفيذها....١٤٦

جدول رقم (١٣) جدول نتائج تحديد الأولويات.....١٤٦

جدول رقم (١٤) توزيع الجمعيات الأهلية الاجتماعية بمحافظة الغربية ، وحجم عينة الدراسة الميدانية ١٥٢

جدول رقم (١٥) توزيع مشروعات عينة الدراسة بحسب طبيعة المشكلة التي أنشئ المشروع لمعالجتها ١٥٩

جدول رقم (١٦) توزيع مشروعات عينة الدراسة بحسب حجم الشريحة التي تنتفع بخدماته.١٥٩

جدول رقم (١٧) المزايا توزيع مشروعات عينة الدراسة بحسب عدد الجهات التي تقدّم نفس الخدمة للمجتمع.....١٦٠

جدول رقم (١٨) توزيع مشروعات عينة الدراسة بحسب مدى ارتباطها بغيرها من المشروعات المجتمعية.....١٦١

جدول رقم (١٩) توزيع مشروعات عينة الدراسة بحسب عرض أفكارها على الجهات المتخصصة قبل تنفيذها.....١٦٣